في اسرائيل، حتى ليمكن الزعم بأن هذا الفكر نشأ، خاصة في شطره المتصل بالمسار الاجتماعي والاقتصادي، في سياق المحاولة المستميتة للرد على الاجراءات الاسرائيلية المحمومة للسيطرة على الاقلية العربية عبر التأثير على بيئة حياتها ومجال حركتها ووجودها اجتماعياً وإقتصادياً. فكأن السياسة الاسرائيلية بوغتت من حيث إحترست بشدة! لقد أسهمت عملية مصادرة نحو ٧٥ بالمئة من الاراضي الزراعية العربية الى انخفاض عدد العمال الزراعيين من ٨٠ بالمئة في العام ١٩٤٨ الى نحو ١٠ بالمئة في نهاية عقد الثمانينات[٤٩]، الامر الذي أدّى ـ مع أسباب وتداعيات أخرى ـ الى تهميش القطاع الزراعي بمجمله، وهجرة المزارعين الى قطاعات عمل أخرى، مع ما ترتب على ذلك من دفع القرويين الى خارج قراهم[٥٠]. وقد حقق هذا، جزئياً، هدفاً عزيزاً لدى السلطات، وهو التوسيع الظاهري للمسافة الفاصلة بين الانسان العربي الفلسطيني والارض. الا أن هذا الانقلاب على مستوى العمل، خلق فكراً جديداً حول العلاقات الاجتماعية والأسرية على حساب الفكر والعلاقات التقليدية[٥١]. وكان من جراء ذلك، فضلاً عن ارتفاع مستوى التعليم، وبروز سياسات التمييز لصالح العمال اليهود ضد العمال العرب (الذين كانوا فلاحين)، أن تعزز الوعي السياسي، وتراكم الشعور بالاضطهاد القومي، الى جانب نمو الوعي بالتمايز الطبقي[٥٢].

إن العمال العرب المنتشرين على مساحة واسعة من قطاعات العمل الاسرائيلي، لم يقوموا بأعمالهم وهم مغمضو الأعين والعقول عن مظاهر التمييز من حولهم. ومعظم هؤلاء، لم ينفصلوا كلية عن مناطق سكناهم الاصلية، حتى أولئك الذين لم يبق لهم من الارض شيئاً نتيجة المصادرة[٥٣]. ولا شك ان النظر والمراقبة يعقبهما الفكر والتدبّر؛ إذ رأى هؤلاء الطبيعة المزرية للكثير من الاوضاع العربية، حيث يفتقر نصف مراكز التجمعات العربية الى الخدمات الاساسية، ويبدو بعضها وكأنه يعيش خارج الدولة، مقارنة بأوضاع المجتمع اليهودي[٥٤]. ورأوا، أن الذين يخدمون في الوسط العربي، كممثلين للحكومة ومتعاونين معها، تأبدوا في مراكزهم لعشرات السنين، دون أن يحدثوا تغييراً ايجابياً يذكر لصالح مواطنيهم[٥٥]، ممّا أفقدهم صدقيتهم وقدرتهم على ضبط الاجيال الجديدة. ورأوا، ان الهستدروت، الذي يسيطر على أكبر الفاعليات الاقتصادية في المجتمع الاسرائيلي قبلهم على أساس أنهم أعضاء متساوون في الحقوق والواجبات، لكن سياساته، كأحد أذرع السلطة لم تتغير تجاههم، من حيث تحسين الخدمات أو الاجور أو المراكز القيادية، بل وأن الدائرة العربية في الهستدروت، التي تتحكم في أوضاع العمال العرب وتشرف عليهم، لا يرأسها عربي، وأن ثلثي العمال العرب، وهم أكثر من ١٠ بالمئة من أعضاء الهستدروت لا يسمح لهم بممارسة النشاط النقابي عبر الاجهزة النقابية المخصّصة لذلك، وان الهستدروت لم يُشد مستشفى واحداً في المناطق العربية، كما يفعل مع اليهود، وأنهم عموماً ـ أي العمال العرب ـ أول مَنْ يجرى الاستغناء عنهم، وآخر مَنْ يتمّ تشغليهم بحسب الظروف[٥٦]. وقد كان المثل البارز لهذه الناحية الاخيرة، ما حدث بُعيد بداية تدفق هجرة اليهود السوفيات السكانية منذ أواخر عقد الثمانينات[٥٧]. إن الاحتكاك بهذا الواقع، بما انطوى عليه من تحول كبير للعرب في اسرائيل من مجتمع زراعي تقليدي الى هامش المجتمع الصناعي الاسرائيلي كعمالة غير مستقرة الاوضاع أو المعالم، أدّى الى تبلور وعي سياسي بأهمية حيازة الاقتصاد المستقل والكيان الذاتي المستقل، والصعود الى قطار القوى السياسية الأقرب الى النزوع القومي العربي الفلسطيني. وقد لوحظ، بالفعل، وجود علاقة إرتباط بين التصويت البرلماني العربي لصالح القوى الحزبية ذات البعد العربي الفلسطيني، وبين نمو الطبقة